

## تطور زراعة القمح في المملكة العربية السعودية

صلاح محمد العيد

كلية العلوم الزراعية والأغذية، قسم علوم الأغذية وتقنيتها  
جامعة الملك فيصل - الأحساء - المملكة العربية السعودية

### الملخص

تطور القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية يه بدرجة كبيرة في العقود الماضيين حيث زادت المساحة المزروعة من ٦٠٠ ألف هكتار عام ١٩٨٠ م إلى ١,٧ مليون هكتار عام ١٩٩٥ م. وقد كان لزراعة القمح النصيب الواقي من برامج التنمية الزراعية. حيث وصل سقف إنتاج القمح في المملكة إلى أعلى من ٤,١ مليون طن عام ١٩٩١ (في موسم ١٤١٢هـ) كما وصلت المساحة المزروعة من نبات القمح إلى ٩٢٤ ألف هكتار من نفس العام، ثم انخفض إلى ١,٠٩ مليون طن في موسم ١٤١٦هـ. كما زاد الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة من ٤-٣ مليار ريال عام ١٩٧٩ م إلى ٢٣,٥ مليار ريال عام ١٩٩٣ م وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٤% إلى ٩% خلال الفترة نفسها. إن القطاع الزراعي يعتمد بشكل أساسي على المياه الجوفية غير المتعددة والتي تمثل المصدر الرئيسي للمياه في المملكة وبنسبة تزيد على ٨٠% من إجمالي احتياجاته من المياه، كما أن إنتاج القمح يستوعب ثلث إجمالي كمية المياه المستهلكة في القطاع الزراعي. ووصل أعلى سعر لشراء القمح ٣,٥ ريال للكيلو جرام من الموسم الزراعي ١٣٩٩/٩٨هـ حتى الموسم ١٤٠٤هـ ، ثم تراجع السعر التشجيعي للقمح إلى ريالين للكيلو جرام ثم انخفض سعر شراء القمح إلى ١,٥ ريال للكيلو جرام عام ١٤١٦هـ. بلغ معدل استهلاك الفرد من القمح ٤٢٠ جم في اليوم معظمها على شكل خبز.

## المقدمة

كان القمح يزرع بواسطة الآباء والأجداد من أصناف بذور محلية متنوعة كالصما واللقيمي والسمراء والملبأء والمدين وغيره من الأصناف الأخرى وبكميات قليلة في مزارع صغيرة تروي عن طريق الآبار أو الأمطار قرب الواحات وأماكن تجمع المياه في المملكة العربية السعودية. كان الإنتاج في حدود ١٥٠ ألف طن عام ١٩٧٠م ثم بدأت الحكومة برامج إنتاج القمح في عام ١٩٨٠م بهدف الاكتفاء الذاتي وذلك بإعطاء المزارع ٢,٥ ريال للكيلو جرام<sup>١</sup> مما أدى إلى تضاعف إنتاج القمح عام ١٩٨٣م ثم تضاعف مرة أخرى عام ١٩٨٤م، حيث وصلت البلاد إلى الاكتفاء الذاتي من القمح بإنتاج ما يقارب ١,٤ مليون طن<sup>١</sup>. وصل إنتاج القمح إلى أكثر من ٣ مليون طن عام ١٩٨٩م - ١٩٩٠م أي أعلى من الكمية المطلوبة للاكتفاء الذاتي مما أدى إلى تخفيض سعر شراء القمح إلى ١,٥ ريال الكيلو جرام<sup>١</sup> عام ١٩٩٦م. بما أن القمح يعتبر من أهم السلع الغذائية الإستراتيجية التي تتعلق بالأمن الغذائي لمعظم دول العالم. وحيث أنه شائع الاستخدام كسلعة غذائية رئيسية في المملكة العربية السعودية فإن المدف من هذه الدراسة هو عرض تطور زراعة القمح في المملكة العربية السعودية من حيث التوسيع الأفقي والرئيسي مع ربط ذلك بالأمن الغذائي والمائي للبلاد. ثم محاولة الاستفادة من البيانات والمعلومات التي سيتم عرضها للوصول إلى التوصيات والمقررات للرقى بإنتاج هذا المحصول.

## طريق البحث

تم في هذا البحث الإستفاده من المصادر المختلفة كوزارة الزراعة والمياه، وزارة التجارة، الغرف التجارية الصناعية بالمملكة، صوامع الغلال ومطاحن الدقيق، والأبحاث العلمية المنشورة وذلك لإلقاء الضوء على مدى تطور زراعة القمح بالمملكة من حيث المساحة المزروعة، الإنتاج، الدعم المالي، وعلاقتهم بالأمن الغذائي والمائي في البلاد. كما تغطي هذه الدراسة حجم الطلب على المياه من القطاع الزراعي وخاصة إنتاج القمح. تم إلقاء الضوء على متاحات القمح ومشتقاتها، وأنماط استهلاكها في المملكة، كما تعرضت الدراسة أيضاً إلى أبعاد العلاقة بين إنتاج

القمح في المملكة ودخولها في اتفاقية الجات. وفي النهاية ذكرت التوصيات والمقترحات للارتفاع بهذا المحصول الاستراتيجي ومنتجاته بما يخدم هذا البلد.

## النتائج والمناقشة

### أولاً: المساحة المزروعة وإنتاج القمح

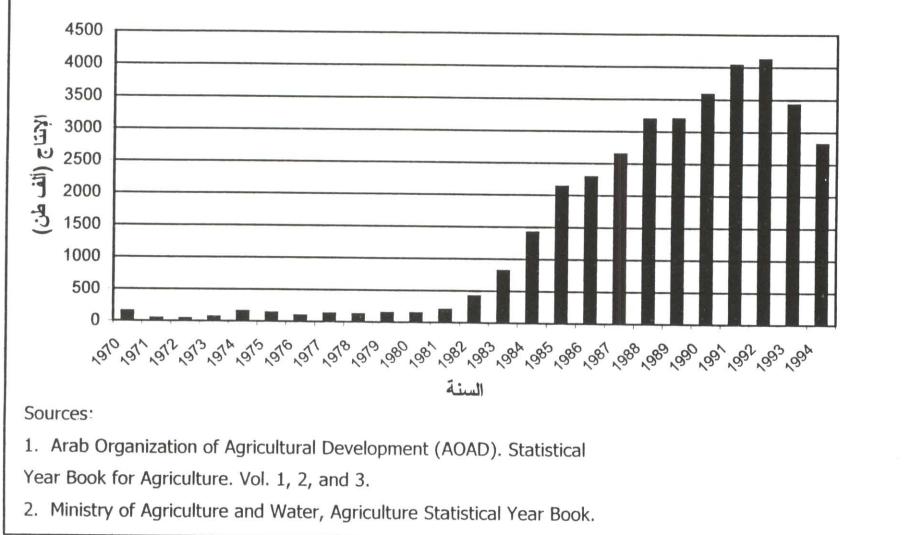
تبلغ مساحة رقعة الأراضي الصالحة للزراعة في المملكة ٤,٥ مليون هكتار<sup>٣</sup>. زادت المساحة المزروعة بالملكة من ١٥٠ ألف هكتار عام ١٩٧٥م إلى ٦٠٠ ألف هكتار عام ١٩٨٠م، ثم إلى ١,٧ مليون هكتار عام ١٩٩٥<sup>٤</sup>. كما بلغ إجمالي مساحة القمح بالملكة ٩٠٧ ألف هكتار عام ١٩٩٢م مقابل ٣٠,١ ألف هكتار عام ١٩٧١م أي بزيادة حوالي ٨٧٧ ألف هكتار ويعدل ٣٠١٤% وتعكس هذه الزيادة مدى التوسيع الكبير في زراعة القمح وتشجيع المزارعين على التوسيع في زراعته. كما بلغت المساحة المزروعة بالقمح من أعلى من ٦٢٦ ألف هكتار عام ١٩٩٤ إلى أعلى من ٥٧٢ ألف هكتار عام ١٩٩٥<sup>٥</sup>.

بلغ إنتاج القمح ٤,١ مليون طن عام ١٩٩٢م مقابل ١٥٠ ألف طن عام ١٩٧٠م (الشكل ١) محققا بذلك زيادة تقدر بحوالي ٢٧٣٣%. ويلاحظ أن نسبة الزيادة في إنتاج القمح أعلى بكثير من نسبة الزيادة في مساحته المزروعة أي بنسبة (٣,٢٥ : ١) ويعزى لهذا التوسيع الرئيسي إلى ارتفاع إنتاجية وحدة المساحة لاتباع أساليب الزراعة الحديثة نتيجة لما تقدمه الدولة من دعم في صور إعانت زراعية لوسائل الإنتاج المختلفة كالآلات الزراعية والأسمدة ومعدات الري الحديثة.

تقوم وزارة الزراعة والمياه من جانبها بتشجيع وتوجيه المزارعين لاستخدام أفضل أنواع التقاوي الحسنة وإرشادهم لأفضل طرق الزراعة ووقاية المزروعات من أجل إنتاج محصول أفضل حيث يمثل إنتاج القمح حوالي ٦٩٥% من جملة إنتاج الحبوب بالملكة ويعدل إنتاج وصل إلى ٤,٨ طن/هكتار خلال الأعوام من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠<sup>٦</sup>.

### شكل (١) إنتاج المملكة من القمح

شكل ١. إنتاج المملكة من القمح



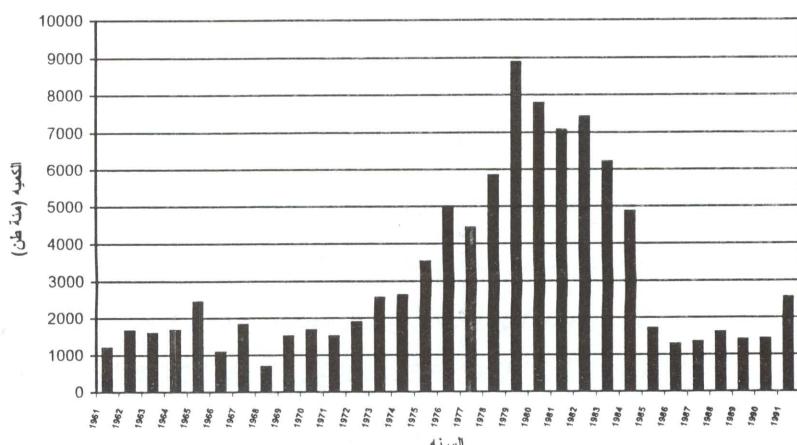
### ثانياً: القمح والأمن الغذائي:

بلغت واردات المملكة من (القمح والدقيق) ١٢٠,٦ ألف طن عام ١٩٦١ (الشكل ٢) وبتكلفه ٨,٢٣ مليون دولار (الشكل ٣)، أما أعلى كمية مستورده فكانت بمقدار ٢٨٨,٢ ألف طن وذلك في عام ١٩٧٩م وبتكلفه مقدارها ٢٤,٢٨٥ مليون دولار. أما صادرات المملكة من (القمح والدقيق) فقد ارتفعت من ٣٠,٦٠٠ طن عام ١٩٨٥م إلى ٢ مليون طن عام ١٩٩١ (الشكل ٤) وبعائد بلغ ٧,٥٧ مليون دولار. وكان لخطط التنمية الخمسة المتعاقبة الأثر الإيجابي في تنمية القطاعات الاقتصادية وزيادة مساحتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكان للقطاع الزراعي الحظ الأوفر من بين هذه القطاعات إذ عملت الدولة على استكمال البنية الأساسية لهذا

القطاع ورسم سياسات زراعية متوازنة استخدمت عدة برامج تنمية كان من أهمها توزيع الأراضي البدون بدون مقابل ومنح القروض بدون فوائد وتقديم الإعانات المباشرة للمستثمرين إلى جانب تقديم الخدمات المجانية للمزارعين وشراء بعض المحاصيل الزراعية كمحصول القمح بأسعار تشجيعية. وكان لهذا الأثر الكبير على تطور وتنمية القطاع الزراعي الذي حقق معدل نمو سنوي بلغ عام ١٩٩٠ م ٥٪ مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي غير النفطي حتى تجاوزت نسبة ١١٪ وبهذا تم تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع الزراعية وتعدى ذلك إلى مرحلة تصدير الفائض عن الاحتياج إلى الخارج وخلق صناعات متطرفة للاستفادة من المواد الأولية الزراعية والمحافظة عليها ورفع قيمتها الغذائية<sup>٤</sup>.

شكل (٢) واردات المملكة من القمح والدقيق

شكل 2. واردات المملكة من (القمح و الدقيق)



Source: Food and Agriculture Organization of the United Nations,  
1992. Agrostat Pc<sub>2.0</sub> software. Rome, Italy.

## The Development of Wheat Production in Saudi Arabia

Salah M. AL-Eid

Department of Food Science and Technology,  
College of Agricultural and Food Science, King Faisal University  
Al-Hassa 31982, Saudi Arabia

With in the past two decades, the agricultural sector in Saudi Arabia witnessed tremendous development. The total crop area increased from 0.6 million hectares in 1980 to 1.7 million hectares in 1995. Wheat crop production captured the lion share from the agricultural development programs in Saudi Arabia. The total wheat output of 1991 reached more than 4.1 million tons grown on 0.924 million hectares of cultivated areas. The governmental restrain for wheat production caused the output to decline to 1.09 million ton in 1995. The value of local agricultural production increased from 3-4 to 23.5 billion Saudi Riyal during the period from 1969 to 1993. The contribution of agriculture to the total gross domestic product grew from 4.4 to 9 per cent in the same period. The agricultural sector in Saudi Arabia depends mostly on the underground non-renewable water resources which from more than 80% of its requirements. Wheat production consumes one third of the total water used for irrigation in Saudi Arabia. The produced wheat has been governmentally subsidized at a price of 3.5 Riyal per kg during the period from 1978 to 1984. The subsidies are declined to 2 Riyals then in 1995 to 1.5 Riyals per kg. The per capita consumption of wheat in Saudi Arabia is 420gm per day most of it is in the form of bread.